https://doi.org/10.61353/ma.0250117

إدارة ترامب الثانية وتحولات إستراتيجية الردع الأمريكية: دراسة في إدارة التنافس مع الصين وروسيا

The Second Trump Administration and Strategic Shifts in Deterrence: A Study in Managing Competition with China and Russia

م.د ضحى فيصل علي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
dhahaa.faysal@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/3/7 تاريخ ارجاع البحث 2026/3/14 تار يخ قبول البحث 2026/4/5

يتناول البحث تحولات استراتيجية الردع الأمريكية في ظل إدارة دونالد ترامب خلال ولايته الثانية، مع التركيز على إدارة التنافس الاستراتيجي مع الصين وروسيا في بيئة دولية تتسم بعودة التنافس بين القوى الكبرى وتعقيد التهديدات الأمنية. ينطلق البحث من أن إدارة ترامب الثانية ستتبنى مقاربة ردعية أكثر صرامة وبراغماتية تقوم على مبدأ "السلام من خلال القوة"، مع توسيع مفهوم الردع ليشمل الأبعاد العسكرية التقليدية والنووية، فضلًا عن الردع السيبراني، والاقتصادي، والتكنولوجي، بما يعكس التحولات في طبيعة الصراع الدوليّ. ويبيّن البحث أن الاستراتيجية الأمريكية المتوقعة ستعتمد على تعزيز التفوق العسكري النوعي، وتحديث الترسانة النووية، وتطوير القدرات المتقدمة في مجالات الفضاء، والصواريخ، والذكاء الاصطناعي العسكري، بغرض رفع كلفة السلوك العدائي للخصوم من دون الانخراط في مواجهات عسكرية مباشرة. كما يوضح أن التنافس مع الصين يمثل التحدي الاستراتيجي الأبرز للولايات المتحدة، إذ تسعى واشنطن إلى احتواء النفوذ الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتعزيز التحالفات العسكرية، ودعم تايوان، إلى جانب استخدام أدوات الضغط الاقتصادي والتكنولوجي للحدّ من صعود الصين.
الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأميركية، الردع، إدارة، التنافس.

This research examines the strategic shifts in U.S. deterrence under Donald Trump's second term, focusing on managing strategic competition with China and Russia within an international environment characterized by renewed great power rivalry and increasingly complex security threats. The research posits that the second Trump administration would adopt a more assertive and pragmatic deterrence approach based on the principle of "peace through strength," expanding the concept of deterrence to encompass conventional and nuclear military dimensions, as well as cyber, economic, and technological deterrence, reflecting the evolving nature of international conflict. The research indicates that the anticipated U.S. strategy would rely on enhancing qualitative military edge, modernizing the nuclear arsenal, and developing advanced capabilities in space, hypersonic missiles, and military artificial intelligence, aiming to raise the cost of hostile behavior for adversaries without engaging in direct military confrontations. It also clarifies that competition with China represents the most significant strategic challenge for the United States, as Washington seeks to contain Chinese influence in the Indo-Pacific region, strengthen military alliances, support Taiwan, and employ economic and technological pressure to curb China's rise.
Keywords: American strategy, deterrence, administration, competition.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

تشهد البيئة الدوليّة المعاصرة تحولات بنيوية عميقة تمثلت بعودة التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما بين الولايات المتحدة من جهة، وكل من الصين وروسيا من جهة أخرى، بعد مرحلة من الانفراد الأمريكي بالقيادة الدوليّة. وفي هذا السياق، تكتسب استراتيجية الردع الأمريكية أهمية متزايدة بوصفها أداة مركزية في إدارة التنافس الاستراتيجي والحفاظ على توازن القوة في النظام الدوليّ. ومع احتمال عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة لولاية ثانية، تبرز تساؤلات جوهرية حول طبيعة التحولات التي قد تطرأ على استراتيجية الردع الأمريكية، وحدود تأثيرها في إدارة التنافس مع الصين وروسيا. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ملامح استراتيجية الردع الأمريكية في ظل إدارة ترامب الثانية، واستكشاف أبعادها العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، وانعكاساتها على استقرار النظام الدوليّ.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً راهناً وحساساً في حقل العلاقات الدوليّة والدراسات الاستراتيجية، يتمثل في تحولات استراتيجية الردع الأمريكية في مرحلة تتسم بتزايد حدة التنافس بين القوى الكبرى. كما تبرز أهمية الدراسة في مساهمتها في فهم الكيفية التي قد تعيد بها إدارة ترامب الثانية صياغة أدوات الردع الأمريكية في مواجهة الصين وروسيا، وتأثير ذلك على التوازنات الإقليمية والدوليّة. فضلاً عن ذلك، يوفر البحث إطاراً تحليلياً يمكن الإفادة منه في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، ويساعد صناع القرار والباحثين على استشراف مسارات السياسة الأمريكية وتداعياتها المستقبلية.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي: كيف ستؤثر إدارة ترامب الثانية في طبيعة استراتيجية الردع الأمريكية، وما انعكاسات هذه التحولات على إدارة التنافس الاستراتيجي مع الصين وروسيا؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها: ما أبرز أدوات الردع التي قد تعتمدها إدارة ترامب الثانية؟ إلى أي مدى ستتغير أولويات الردع العسكري والاقتصادي والتكنولوجي؟ وهل ستسهم هذه الاستراتيجية في تحقيق الاستقرار الدوليّ أم ستزيد من احتمالات التصعيد والتوتر بين القوى الكبرى؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن إدارة ترامب الثانية ستتجه نحو تبني استراتيجية ردع أكثر صرامة وبراغماتية، تقوم على تعزيز التفوق العسكري الأمريكي وتوسيع استخدام أدوات الردع غير التقليدية، ولا سيما الاقتصادية، والتكنولوجية، في إدارة التنافس مع الصين وروسيا، بما يؤدي إلى رفع كلفة السلوك العدائي للخصوم، لكنه في الوقت ذاته قد يزيد من حدّة التوترات الدوليّة، ومخاطر التصعيد غير المقصود.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطور استراتيجية الردع الأمريكية وتحولاتها في ظل إدارة ترامب الثانية، عن طريق وصف ملامح هذه الاستراتيجية وتحليل أبعادها المختلفة. كما يوظف منهج تحليل السياسات لفهم توجهات صناع القرار الأمريكيين وأدواتهم في إدارة التنافس مع الصين وروسيا. ويستند البحث إلى مصادر أولية وثانوية، تشمل الوثائق الرسمية، والتقارير الاستراتيجية، والدراسات الأكاديمية، والمقالات البحثية الصادرة عن مراكز الفكر المتخصصة، بما يضمن تقديم تحليل علمي رصين ومتوازن.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث، على ثلاثة محاور فضلًا عن مقدمة وخاتمة يتناول المحور الأول: إدارة ترامب الثانية وتحولات سياق الردع الأمريكي، ويتناول المحور الثاني: تحولات استراتيجية الردع الأمريكية في سياق التنافس مع الصين وروسيا، في حين خصص المحور الثالث: حدود تحولات الردع الأمريكي وتناقضاته.

المحور الأول

إدارة ترامب الثانية وتحولات سياق الردع الأمريكي

عندما فاز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية في عام 2016، ساد شعور عميق بالصدمة، ودرجة كبيرة من عدم اليقين، بشأن نهجه في السياسة الخارجية. وتكهن الكثيرون بأن هذه الحقبة قد تمثل عودة إلى النزعات الانعزالية التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة إلى مؤيدي هذا الرأي، كان فوز ترامب في الانتخابات يرمز إلى إغلاق فصل طويل من المشاركة العالمية النشطة على مدى عقود، ولاسيما من خلال التحالفات والتعددية (Graff, 2016). فخلال الحملة الانتخابية، لم يكتف ترامب بالإشارة إلى تزايد المشاعر الانعزالية فحسب، بل عبر أيضاً عن عدم رضاه عن التحالفات والشراكات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم. وأصبح شعاره "أمريكا أولاً" رمزاً لهذا المنظور، وفسر على نطاق واسع على أنه دعوة إلى إعطاء الأولوية للمصالح المحلية على الالتزامات الدوليّة. وبالنسبة للكثيرين، فقد أوحى هذا الشعار بالعودة إلى إعدادات المصنع للسياسة الخارجية الأمريكية، إذ الأحادية، والمصلحة الذاتية الوطنية لها الأسبقية على أطر التعاون (Hampson, 2016). غير أن هذا القلق الأولي بدأ ينحسر إلى حدّ ما عندما بدأ الرئيس المنتخب ترامب في تشكيل حكومته. وقد وفرت تعييناته المبكرة، بما في ذلك تعيين جيمس ماتيس وزيراً للدفاع وريكس تيلرسون وزيراً للخارجية، درجة من الطمأنينة للمراقبين المحليين والدوليّين على حدّ سواء. فقد أشارت هذه التعيينات إلى أن إدارة ترامب قد توازن بين خطاباته الانتخابية، وبين مقاربات أكثر تقليدية وبراغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية. وأشار إدراج شخصيات من ذوي الخبرة إلى إمكانية وجود منافسة داخلية بين مختلف الجهات الفاعلة والوكالات داخل الإدارة، وهذا قد يخفف من العناصر الأكثر تطرفاً في وعود ترامب الانتخابية (Wright, 2016).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

من ناحية أخرى، شهدت سياسة ترامب الخارجية نتائج متباينة في معالجة الأزمات العالمية. فقد أخفقت جهود إدارته لحل القضية النووية الكورية الشمالية، ومن ذلك القمم غير المسبوقة مع كيم جونغ أون، في نهاية المطاف في التوصل إلى أي اتفاقات ملموسة. وبالمثل، لم تحقق أهدافها حملة "الضغط الأقصى" ضد إيران، التي كانت تسعى إلى إجبار طهران على إعادة التفاوض بشأن برنامجها النووي، إذ واصلت إيران توسيع أنشطتها النووية في تحد للعقوبات الأمريكية. كما شكل نهج ترامب تجاه الصين تحولاً كبيراً في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تبنت إدارته موقفاً عدوانياً كان له صدى لدى العديد من المؤسسات المحلية. وقد حظيت حربه التجارية مع بكين بردود فعل متباينة داخل الولايات المتحدة، وهذا يعكس انقسامات عميقة حول تأثيرها الاقتصادي (Meltzer, 2024).

قام الرئيس ترامب، في ولايته الأولى ومنذ عودته إلى المنصب في يناير 2025، بإعادة بناء الجيش الأميركي ليصبح الأفضل على الإطلاق في العالم – أقوى قوة قتالية وأكثرها هيبة. غير أن من الضروري التأكيد على حجم هذا الإنجاز ومدى أهميته؛ فالحقيقة أن الرئيس ترامب تولى مهام منصبه في يناير 2025 في واحدة من أخطر البيئات الأمنية في تاريخ أمتنا. فعلى الصعيد الداخلي، كانت حدود أميركا تعاني من اختراق واسع، وتنامت قوة تجار المخدرات والإرهابيين وغيرهم من الأعداء في أنحاء نصف الكرة الغربي، وأصبح وصول الولايات المتحدة إلى مواقع جغرافية حيوية مثل قناة بنما وغرينلاند محل شك متزايد. وفي أوروبا، إذ كان الرئيس ترامب قد قاد في السابق حلفاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى البدء بأخذ دفاعاتهم على محمل الجد، شجعت الإدارة السابقة عملياً هؤلاء الحلفاء على الاتكالية، ما ترك الحلف عاجزاً عن ردع، أو التعامل بفعالية مع الغزو الروسي لأوكرانيا. وفي الشرق الأوسط، أظهرت إسرائيل أنها قادرة ومستعدة للدفاع عن نفسها عقب الهجمات الهمجية في السابع من أكتوبر، وباختصار، أثبتت أنها حليف نموذجي. ومع ذلك، وبدلاً من تمكين إسرائيل، قيدت الإدارة السابقة قدرتها على التحرك. وفي الوقت نفسه، واصلت الصين وقواتها العسكرية تنامي قوتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أكبر وأشد مناطق العالم ديناميكية من حيث الأسواق، بما يحمله ذلك من تداعيات كبيرة على أمن الأميركيين وحريتهم وازدهارهم (National Security Strategy of the United States, 2025, p. 10).

في حقبة رئاسته الثانية، بعد أربع سنوات من رئاسة بايدن، أثيرت تساؤلات كبيرة بشأن الاستمرارية والانشقاقات المحتملة في السياسة الخارجية الأمريكية؛ إذ أشارت رسائل المرشح ترامب في حملته الانتخابية إلى مزيج من التراجع عن سياسات رئاسته الأولى، وتبني سياسة أكثر حزماً في مبدأ أمريكا أولاً. وقد ترك هذا التركيز المزدوج المراقبين يتكهنون حول كيفية تطور نهجه في السياسة الخارجية أثناء مدة ولايته المتجددة في البيت الأبيض. ركزت حملة ترامب الانتخابية على التغييرات المحتملة في سياسات التجارة الخارجية أكثر بكثير من تناول المقاربات الاستراتيجية للتحديات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً، أو القضايا العالمية التي هيمنت على

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الخطاب الدوليّ في العقود الأخيرة، مثل تغير المناخ، والتهديد المستمر للأوبئة العالمية. وفي حين صاغت إدارة بايدن سياستها الخارجية من منظور "إفادة الطبقة الوسطى"، تجنب ترامب إلى حد كبير صياغة رؤية سياسية مفصلة. بدلاً من ذلك، ركز على تقديم موقف في الشؤون الخارجية للأمريكيين العاديين، واعداً بنتائج من شأنها أن تجلب ظاهرياً فوائد ملموسة لمجتمعات الطبقة العاملة والطبقة الوسطى (بوغراكناط، 2025، الصفحة 142).

وبعد ضمان الفوز في الانتخابات، تحركت إدارة ترامب بسرعة لتكوين فريق للسياسة الخارجية والأمن القومي. وقد فاجأت سرعة هذه التعيينات وحسمها الكثيرين على الصعيدين المحلي والدوليّ، وهذا يشير إلى عزمه على تشكيل مسار السياسة الخارجية الأمريكية في وقت مبكر من ولايته الثانية (سليم، 2018، الصفحة 77). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الخطوات السريعة، لم يكشف ترامب بعد عن خريطة طريق شاملة توضح بالتفصيل أجندة السياسة الخارجية الأوسع نطاقاً لإدارته؛ وبدلاً من ذلك، تم استخلاص رؤى حول أولوياته المحتملة من تصريحاته العلنية ومنشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الأخص من الأفراد الذين عينهم في مناصب رئيسة في جهاز السياسة الخارجية والأمن القومي. وقد أثارت هذه التعيينات والتصريحات تكهنات ونقاشات واسعة النطاق، إذ يحاول المحللون معرفة ما إذا كان ترامب سيضاعف من توجهاته الأحادية التي اتبعها في ولايته الأولى أو سيتبع نهجاً أكثر تكيفاً استجابة للمشهد العالمي المتطور (هلال، 2017، الصفحة 132).

في بعض المجالات، استندت التوقعات حول سياسة ترامب الخارجية إلى حقائق ملموسة وأدلة سردية أكثر من غيرها. على سبيل المثال، بعد ثلاثة أسابيع فقط من الانتخابات، أعلن الرئيس المنتخب ترامب عن خطط لفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على الواردات من كندا والمكسيك، فضلًا عن سياسات تسعى للحدّ من الهجرة غير الشرعية وتدفق المخدرات، وهو ما يعكس توظيف الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف أمنية وسياسية (عبد السلام، 2021، الصفحة 201). كما اقترح فرض تعريفات جمركية بنسبة 10% على الواردات من الصين، وربط ذلك بدور الصين في أزمة الفنتانيل، مما يدل على توسيع مفهوم التهديدات ليشمل الجوانب الاقتصادية والصحية من ضمن إطار الأمن القومي. لم تكن هذه السياسات مفاجئة، إذ اعتمد ترامب خلال حملته الانتخابية على فكرة استخدام التعريفات الجمركية كأداة ضغط لإعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية، ووسيلة لفرض شروط أكثر ملاءمة للولايات المتحدة، بما يعكس توجهات نحو الحمائية الاقتصادية (محمد، 2020، الصفحة 155). ورغم وضوح استخدام الأدوات الاقتصادية، بقي الجدل قائماً حول ما إذا كانت هذه السياسات تمثل استراتيجية طويلة الأمد أم مجرد تكتيك تفاوضي مرحلي، لا سيما في ظل غياب إطار نظري متكامل يحكم توجهات السياسة الخارجية (Doescher, 2024). بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ مثل هذه السياسات التجارية العدوانية قد يؤدي إلى تصعيد التوترات مع الشركاء الاقتصاديين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الرئيسين وخلق اضطرابات أوسع في سلاسل التوريد العالمية (Meltzer, 2024). وقد سلط هذا الغموض الضوء على سمة متكررة في مقاربة ترامب للسياسة الخارجية، وهي مزيج من عدم القدرة على التنبؤ والصفقات التي تركت أصحاب المصلحة المحليين والدوليّين على حد سواء يخمنون نواياه الحقيقية. وفي مجالات أخرى، نشأت التكهنات حول اتجاه سياسة ترامب الخارجية من المواقف والتصريحات السابقة للأفراد المرشحين لمناصب رئيسة في السياسة الخارجية والأمن القومي. وقد وفر العديد من الأشخاص في الإدارة الجديدة، إلى جانب سجلاتهم وتصريحاتهم العلنية حول القضايا الجيوسياسية الحرجة مثل الحربين في أوكرانيا وغزة، قرائن وتوقعات مبكرة حول موقف الإدارة المحتمل من هذه الأزمات (Keating, 2024). ومع ذلك، فإن تنوع وجهات النظر داخل فريق ترامب أدخل أيضاً عنصراً من عدم اليقين. وبشكل ملحوظ، يبدو أن هناك إجماعاً ضئيلاً بين بعض الشخصيات الرئيسة المرشحة لهذه المناصب الحاسمة فيما يتعلق بالتحديات الاستراتيجية والأمنية الأكثر إلحاحاً التي تواجه الولايات المتحدة اليوم. وقد دفع اختلاف آرائهم حول قضايا تتراوح بين التنافس بين القوى العظمى والصراعات الإقليمية المحللين إلى توقع احتكاك محتمل داخل الإدارة. ويمكن أن يؤدي هذا الانقسام الداخلي إلى نقاشات ساخنة وصراعات سياسية بين مختلف الوكالات والجهات الفاعلة المكلفة بتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية (Barrow, 2024).

تتسم السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب بقدر كبير من المركزية، إذ تم تهميش دور وزارة الخارجية والمؤسسات التقليدية لصالح البيت الأبيض، في إطار إعادة هيكلة عملية صنع القرار الخارجي. كما عكست توجهاته الفكرية اعتماداً واضحاً على القيادة الفردية وشعار "أمريكا أولاً"، بما يعزز دور الرئيس الشخصي في رسم السياسات. وقد أدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار داخل الإدارة نتيجة التغييرات المتكررة في فريقه، وهو ما تناولته الأدبيات العربية التي حللت طبيعة إدارته للسياسة الخارجية (مصطفى، 2017، الصفحات 34-36). تشير ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة دونالد ترامب الثانية إلى أنها ستتأثر بعدة عوامل رئيسة، من بينها أولويات السياسة الداخلية للرئيس، ووعوده الانتخابية، إلى جانب نزوعه الواضح نحو تقليل الالتزامات الدوليّة، واستعداده لإعادة التفاوض على الاتفاقيات التي أبرمتها الإدارات السابقة، أو حتى الانسحاب منها، فضلاً عن أسلوبه غير التقليدي في صنع القرار في السياسة الخارجية. وتشكل هذه العوامل مجتمعة إطاراً تحليلياً لفهم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، بالرغم من بقاء النتائج مرهونة بمتغيرات دولية ديناميكية ومتغيرة (نافعة، 2019، الصفحات 215-230).

في هذا السياق، يُرجح أن يعتمد دونالد ترامب أثناء ولايته الثانية على استراتيجية "المشاركة الانتقائية" بدلاً من الانعزالية الكاملة، أو الانخراط العميق في النظام الدوليّ، وهي مقاربة تقوم على التدخل المحدود وفقاً لمتطلبات المصلحة الأمريكية. ويستند هذا التوجه إلى ثلاثة عوامل رئيسة: أولها الخبرة السابقة خلال ولايته الأولى، وثانيها المواقف التي عبر عنها أثناء حملته الانتخابية لعام 2024، وثالثها منطق حسابات التكلفة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

والعائد الذي يوجه عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (Donald Trump 2.0: Main Challenges, Strategic Options, and the "New" Grand Strategy of the United States, 2025).

وعلى هذا الأساس، يُتوقع أن تظل استراتيجية "التدخل الانتقائي" هي الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة (2025–2029)، نظراً لقدرتها على تحقيق توازن فعال بين الأهداف والتكاليف. فمن خلال هذه الاستراتيجية، تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على موقعها كقوة عظمى مهيمنة، مع إدارة توازن القوى في مناطق استراتيجية مثل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأوروبا، والخليج العربي، مع قصر التدخل على الحالات التي تمّس المصالح الحيوية. كما تنسجم هذه المقاربة مع مبدأ "أمريكا أولاً"، الذي يقوم على تحديد الأولويات والربط الواقعي بين الأهداف والإمكانات، بما يعكس توجهات براغماتية في التعامل مع التهديدات الدوليّة، وهو ما يمثل تحولاً عن الاستراتيجيات التوسعية التي اتبعتها إدارات سابقة (هلال، 2021، الصفحة 195).

والتي كانت منفصلة عن التركيز الملموس على المصالح العملية للأميركيين، إذ لا تخلط هذه الاستراتيجية بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح بقية العالم، ولا تفترض أن التهديد الذي يواجه مناطق بعيدة هو ذاته الذي يهدد الأمن القومي الأميركي. كما أنها لا تسعى إلى فرض نمط الحياة الأميركي بالقوة، ولا تهدف إلى حل جميع مشكلات العالم، بل تركز بصورة عملية على التهديدات المباشرة والموثوقة التي تمس أمن الأميركيين وازدهارهم. وفي هذا السياق، تدرك أن التهديدات التي تستهدف الداخل الأميركي تُعد أكثر أولوية مقارنة بغيرها، وهو ما يعكس توجهات واقعية وبراغماتية في السياسة الخارجية (US Foreign Policy in the Age of Trump: Drivers, Strategy and Tactics, 2021). تعكس هذه الاستراتيجية فهماً واقعياً لطبيعة التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، إذ تنطلق من افتراض أن هذه التهديدات ليست متساوية من حيث درجة الخطورة أو التأثير أو النتائج المحتملة، وهو ما يفرض ضرورة ترتيبها وفق أولويات محددة. ومع ذلك، فإن التهديدات الأقل بروزاً لا يمكن إهمالها، بل ينبغي التعامل معها من ضمن إطار شامل يضمن الاستجابة الفاعلة والمستدامة. وفي هذا السياق، تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق توازن بين التركيز على التهديدات الكبرى التي تمس الأمن القومي بشكل مباشر، وبين الاستعداد لمواجهة التحديات الأخرى بالتعاون مع الحلفاء، والشركاء، بما يسهم في ترسيخ نهج يقوم على تعزيز الاستقرار وتحقيق السلام من خلال امتلاك عناصر القوة واستثمارها على المدى الطويل (National Security Strategy of the United States, 2025).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

المحور الثاني

تحولات استراتيجية الردع الأمريكية في التنافس مع الصين وروسيا

شهدت استراتيجية الردع الأمريكية في العقد الأخير تحولات جوهرية نتيجة عودة التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما مع الصين وروسيا. فبعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي ركزت على مكافحة الإرهاب، أعادت الولايات المتحدة توجيه استراتيجيتها نحو ردع خصوم يمتلكون قدرات عسكرية متقدمة، بما في ذلك الأسلحة النووية، والقدرات السيبرانية، والفضائية. وقد أكد تقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2022 أن الصين تمثل "التحدي الجيوسياسي الأهم"، في حين تعد روسيا "تهديداً حاداً للنظام الدوليّ" (The White House, 2022). تتمثل أولى التحولات في الانتقال من الردع التقليدي القائم على التفوق العسكري الأحادي إلى مفهوم "الردع المتكامل" (Integrated Deterrence)، الذي يدمج الأدوات العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والتحالفات الدوليّة في إطار واحد. وقد طرح هذا المفهوم رسمياً في استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2022 الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، والتي أكدت ضرورة تنسيق القدرات عبر المجالات البرية والبحرية والجوية والفضائية والسيبرانية (U.S. Department of Defense, 2022). أما في مواجهة الصين، فقد اتخذ الردع طابعاً إقليمياً يركز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع تعزيز التحالفات مثل تحالف أوكوس بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأستراليا، فضلًا عن تقوية الشراكات مع اليابان، وكوريا الجنوبية. ويسعى ذلك إلى منع بكين من فرض أمر واقع في تايوان أو بحر الصين الجنوبي، عبر تعزيز الردع البحري والصاروخي (Campbell & Doshi, 2021). في المقابل، اتسم الردع تجاه روسيا بطابع أوروبي أطلسي، خاصة بعد أزمة أوكرانيا عام 2014 ثم الحرب الشاملة عام 2022. فقد عزز حلف شمال الأطلسي (الناتو) وجوده العسكري في شرق أوروبا، وجرى نشر قوات إضافية في بولندا ودول البلطيق. كما أعادت واشنطن التأكيد على مظلة الردع النووي لحلفائها الأوروبيين، ضمن إطار التزاماتها في الناتو (NATO, 2022).

1- تنافس الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين

يشكل التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين أحد أبرز ملامح النظام الدوليّ المعاصر، إذ انتقل هذا التنافس من إطار التعاون الاقتصادي إلى حالة من التنافس الجيوسياسي متعدد الأبعاد. وفي هذا السياق، شهدت استراتيجية الردع الأمريكية تحولات واضحة، إذ لم تعد تقتصر على الردع العسكري التقليدي، بل اتسعت لتشمل الردع الاقتصادي والتكنولوجي والرقمي، في محاولة للحد من تصاعد النفوذ الصيني في مناطق النفوذ الاستراتيجي، لا سيّما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كما تعمل الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها الإقليمية وتطوير قدراتها العسكرية المتقدمة لضمان الحفاظ على ميزان القوى، في حين ترد الصين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بتوسيع قدراتها الدفاعية والاقتصادية ضمن إطار استراتيجية "منع الهيمنة" الأمريكية. ويعكس هذا التفاعل تحولاً في مفهوم الردع من كونه أداة عسكرية بحتة إلى منظومة شاملة متعددة الأبعاد (Allison, 2017).

على مدى ما يقرب من عقد من الزمن، كان هناك إجماع واضح بين مختلف الوكالات والمؤسسات الأمريكية فيما يتعلق بمركزية الصين في السياسة الخارجية للبلاد وأجندة الأمن القومي؛ فقد أكدت كل من إدارتي ترامب وبايدن، من خلال وثائق استراتيجية الأمن القومي لكل منهما، الأهمية القصوى للتصدي للتحديات التي تشكلها الصين، مع إعطاء الأولوية لهذه القضية على غيرها من اهتمامات السياسة الخارجية. وقد حددت استراتيجية الأمن القومي عام 2017 في عهد الرئيس ترامب الصين على أنها "منافس استراتيجي". وسلطت الوثيقة الضوء صراحةً على كيفية تحدي الصين للمصالح القومية الأمريكية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية بطرق لا مثيل لها من قبل خصوم، أو منافسين آخرين (National Security Strategy of the United States, 2017). وقد مهد هذا الإطار التنافسي الطريق لنهج أكثر تصادمية في العلاقات الأمريكية الصينية خلال رئاسة ترامب. في عام 2020، توسعت إدارة ترامب في هذا المنظور مع نشر تقرير "النهج الاستراتيجي للولايات المتحدة تجاه جمهورية الصين الشعبية". حدد هذا التقرير الخطوط العريضة لاستراتيجية شاملة على مستوى الحكومة بأكملها فيما يتعلق بجمهورية الصين الشعبية. وقد حدد التقرير هدفين أساسيين: أولاً، تعزيز مرونة المؤسسات والتحالفات والشراكات الأمريكية لمواجهة التحديات التي تشكلها جمهورية الصين الشعبية بفعالية؛ وثانياً، إجبار بكين على الحد من الأعمال الضارة بالمصالح القومية الحيوية للولايات المتحدة ومصالح حلفائها وشركائها. وأقر التقرير أيضاً بإمكانية التعاون، قائلاً: "حتى في أثناء تنافسنا مع جمهورية الصين الشعبية، فإننا نرحب بالتعاون حيثما تتوافق مصالحنا" (United States Strategic Approach to the People's Republic of China, 2020).

أثار وصول الرئيس ترامب إلى السلطة عام 2025 تساؤلات حول مستقبل العلاقات عبر الأطلسي، إذ تصر الإدارة الحالية على ضرورة إعطاء الأولوية لـ"تحدي الوتيرة" في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (أي الصين)، وتطلب من الأوروبيين التركيز على أوروبا وتحمل المسؤولية الرئيسة عن الأمن التقليدي في القارة. وهذا بدوره يثير تساؤلات حول مستقبل أجندة حلف الناتو بشأن الصين ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولأن الولايات المتحدة محورية في حلف الناتو، ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ والصين محورية لمصالحها، فإن أي استراتيجية للحلف تجاه المنطقة والصين يجب أن تأخذ في الحسبان أولويات الولايات المتحدة لكي تؤتي ثمارها. من المؤكد أن الإدارتين الأمريكيتين السابقة والحالية تتفقان على أن "التنافس مع الصين" يجب أن يكون محور الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، وأن للحرب في أوكرانيا تأثيراً في سياق هذا التنافس. وهذا يعني ضمناً أن إدارتي بايدن وترامب تعملان انطلاقاً من افتراض وجود درجة عالية من الترابط بين منطقتي أوروبا الأطلسية والمحيطين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

الهندي والهادئ. ومع ذلك، يبدو أن لديهما وجهات نظر مختلفة، بل ومتناقضة، حول كيفية تصور هذا الترابط وإدارته. فقد ركزت إدارة بايدن على السمعة والحفاظ على المعايير الدوليّة، وتعاملت مع الصين وروسيا ككتلة متماسكة، وأكدت على التعاون بين حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ (NATO Strategic Concept and Indo-Pacific Engagement, 2024-2025).

أما إدارة ترامب الثانية، فقد تتحدى بعض هذه المسلمات، إذ تركز على تحديد الأولويات بدلاً من السمعة، ويبدو أنها ترفض منطق التعامل مع الصين وروسيا ككتلة متماسكة، بل وربما تسعى إلى إحداث انقسامات بينهما. وقد لا تبدو مهتمة بتعزيز التعاون الإقليمي بين حلفاء الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الأهمية التي تعطى للتحديات الأمنية الاستراتيجية، والتكنولوجية، والاقتصادية المرتبطة بصعود الصين تعني أن إدارة ترامب قد لا تزال تنظر إلى حلف الناتو كأداة فاعلة لتنسيق الأولويات الأوروبية، والأمريكية تجاه الصين. في الواقع، كانت إدارة ترامب الأولى التي سعت جاهدة لإدراج الصين في أجندة الناتو عام 2019 (Primed for Deterrence? NATO and the Indo-Pacific in the Age of Great Power Competition, 2025). وعلى الرغم من هذا الموقف التنافسي الشامل، إلا أن مقاربة ترامب الشخصية تجاه الصين غالباً ما أظهرت طبيعة أكثر اتساماً بالطابع التوافقي؛ فبينما التزم فريقه في السياسة الخارجية بمبادئ المنافسة الاستراتيجية المبينة في استراتيجية الأمن القومي والوثائق اللاحقة، كثيراً ما تعامل ترامب مع الصين بطرق تعطي الأولوية للمكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل والمفاوضات الثنائية. وقد خلقت هذه الازدواجية ديناميكية معقدة إذ اتبعت الإدارة مزيجاً من المواجهة والانخراط الانتقائي، وهذا يعكس التفاعل بين الاستراتيجية المؤسسية، وتفضيلات ترامب الفردية (Doshi, 2024).

تبنت إدارة بايدن نهجاً مماثلاً تجاه الصين في سياستها الخارجية، وإن كان ذلك بنبرة وتأطير مختلفين قليلاً. ففي حين حافظت إدارة بايدن على الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصينية خلال إدارة ترامب – بل ورفعتها في بعض القطاعات، مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية وبطاريات السيارات الكهربائية – تجنب مسؤولو إدارة بايدن وصف السياسة صراحة بأنها حرب تجارية مع الصين (Tankersley, 2024). وفي وثيقة استراتيجية الأمن القومي، كررت إدارة بايدن تقييم إدارة ترامب للصين باعتبارها تحدياً مركزياً للمصالح الأمريكية. وقد حددت استراتيجية بايدن الصين على أنها "التحدي الجيوسياسي الأكثر أهمية لأمريكا" وذكرت أن الصين "على النقيض من ذلك، هي المنافس الوحيد الذي لديه النية لإعادة تشكيل النظام الدوليّ، وعلى نحو متزايد القوة الاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية، والتكنولوجية لتحقيق هذا الغرض" (The White House, 2022). سلط هذا الإطار الضوء على نظرة الإدارة الأمريكية للصين بوصفها منافساً نظامياً قادراً على التأثير في المعايير والمؤسسات العالمية بطرق يمكن أن تقوض المصالح الاستراتيجية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

الأمريكية. ونتيجة لذلك، كانت هناك درجة كبيرة من الاستمرارية بين إدارتي ترامب وبايدن في سياستهما تجاه الصين. فقد أعطت كلتاهما الأولوية لمواجهة نفوذ الصين مع محاولة تعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة في المجالات الحيوية، مثل التكنولوجيا والدفاع والتحالفات الدوليّة (Mearsheimer, 2021, pp. 363–370).

ومع عودة إدارة ترامب الثانية، من المرجح أن تكون هناك درجة مماثلة من الاستمرارية في العلاقات الأمريكية الصينية، إلى جانب بعض الاختلافات الملحوظة. ومن المتوقع أن يظهر الجانب الأكثر اتساقاً في السياسات التجارية والنزاعات مع الصين. فخلال حملته الانتخابية، تعهد ترامب بفرض تعريفة جمركية بنسبة 60% على جميع الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة، وبعد الانتخابات، كرر عزمه على فرض ضريبة بنسبة 10% في عام 2024 على الواردات الصينية جميعها (Goldman, 2024). تشير التحليلات المتعلقة بالسياسة التجارية للولايات المتحدة إلى وجود درجة عالية من الاستمرارية في توجهات إدارة ترامب تجاه الصين، إذ يُتوقع أن تبقى القضايا الاقتصادية محوراً رئيساً في العلاقات الثنائية. وقد تبنى الرئيس ترامب خطاباً نقدياً حاداً تجاه العلاقات التجارية مع الصين، مؤكداً أن الولايات المتحدة تعاني من اختلال في ميزانها التجاري لصالح بكين. كما اتهم الصين بممارسات تجارية غير عادلة، شملت سرقة الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا القسري، والتلاعب في بعض جوانب السياسات الاقتصادية، فضلاً عن دعم الصناعات المحلية عبر الإعانات، مما أسهم في تعميق العجز التجاري الأمريكي. وبناءً على ذلك، صاغ ترامب رؤيته للعلاقة الاقتصادية مع الصين بوصفها علاقة غير متكافئة تتطلب إجراءات حمائية صارمة لحماية الاقتصاد الأمريكي والحدّ من العجز التجاري المتزايد (Council on Foreign Relations, 2024).

هناك سؤالان رئيسان يحيطان بالسياسات التجارية المستقبلية لإدارة ترامب الثانية: أولاً، هناك حالة من عدم اليقين بشأن الكيفية التي ستصمم بها الإدارة سياستها التجارية من دون التسبب في ارتفاع كبير في التضخم في الولايات المتحدة. وبالنظر إلى أن التضخم كان أحد أكثر القضايا الحاسمة في انتخابات عام 2024، فإن أي زيادة كبيرة قد تؤدي إلى تآكل شعبية الرئيس وتقويض مصدره الأساسي للشرعية المحلية (Cerullo, 2024). إن تحقيق التوازن بين التدابير التجارية العدوانية، مثل زيادة التعريفات الجمركية، والحاجة إلى تجنب الضغوط التضخمية سيكون تحدياً حاسماً للإدارة. ويتعلق السؤال الثاني بالتداعيات المحتملة لمثل هذه السياسة التجارية التصعيدية. وعلى وجه التحديد، ينصب التركيز على كيفية رد الصين على تجدد الحرب التجارية أو تشديد الإجراءات الجمركية. إن الإجراءات الانتقامية من قبل الحكومة الصينية، التي تتراوح بين فرض رسوم جمركية مضادة، وتقييد وصول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الصينية، أو الاستفادة من سلاسل التوريد للسلع الحيوية، قد تصعد التوترات، وتؤدي إلى نزاع تجاري شامل بين البلدين. ومن شأن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

نشوب نزاع تجاري كبير أن ينطوي على مخاطر اقتصادية كبيرة، ليس للولايات المتحدة والصين فقط، بل للاقتصاد العالمي أيضاً (Zuo, 2024).

ستكون هناك تحديات أخرى في إدارة ترامب الثانية يمكن أن يكون لها صدى في سياسات ولايته الأولى. ومن بين هذه القضايا، ستدور واحدة من أهم هذه القضايا – وربما تزعزع الاستقرار – حول التكنولوجيا. إذ أثارت الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للتكنولوجيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية وإنتاج أشباه الموصلات، مناقشات مهمة حول آثارها الجيوسياسية (Allison, Klyman, Barbesino, & Yen, 2021). أثناء مدة ولايته الأولى، اتخذت إدارة ترامب موقفاً عدوانياً ضد سياسات بكين الصناعية التي تقودها الدولة. فقد فرض ترامب ضوابط تصدير على أشباه الموصلات ومعدات صناعة الرقائق، مستهدفاً على وجه التحديد قدرة الصين على الحصول على هذه التقنيات الحيوية. وكان ذلك جزءاً من جهد أوسع نطاقاً للحد من التقدم التكنولوجي الصيني، الذي عدته الإدارة تهديداً للأمن القومي الأمريكي والقدرة التنافسية الاقتصادية الأمريكية. كما اتخذ خطوات لزيادة سلطة المنظمين الأمريكيين في مراجعة عمليات الاستحواذ الأجنبية على شركات التكنولوجيا الأمريكية. وجرى حظر العديد من محاولات بيع شركات التكنولوجيا الأمريكية إلى شركات صينية بموجب هذا الإطار (Council on Foreign Relations, 2024).

وفي مدة ولايته الثانية، من المتوقع أن يتبع الرئيس ترامب سياسات مماثلة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والعلاقات الأمريكية الصينية. فخلال حملته الانتخابية، تعهد ترامب بالسعي إلى فك الارتباط التكنولوجي مع الصين، مع التركيز بشكل كبير على تقييد تدفق التقنيات الحيوية إلى بكين. ومن المرجح أن يجري تعزيز هذه الأجندة من قبل الأغلبية الجمهورية في مجلسي الكونغرس، التي من المتوقع أن تؤدي دوراً محورياً في دفع مثل هذه التدابير. في أعقاب الانتخابات مباشرة، أظهر الكونغرس الذي يقوده الجمهوريون استعداداً متزايداً للدفع بتشريعات شاملة، ومن ذلك فرض قيود على الاستثمار الخارجي، وعقوبات وضوابط تصدير معززة تستهدف التكنولوجيات الحساسة (Fechner, Shapanka, & Klein, 2024a). وفي حين كانت هناك مناقشات حول التراجع المحتمل عن قانون حماية المعلومات التجارية الإلكترونية وقانون العلوم في ظل إدارة ترامب الجديدة، تشير المؤشرات المبكرة إلى أن السياسات ستخضع لمراجعات بدلاً من إجراء إصلاح شامل. من المرجح أن تتماشى هذه التعديلات مع تركيز ترامب الأوسع نطاقاً على ضمان أن الاستثمارات والموارد الأمريكية تفيد الصناعات المحلية في المقام الأول وتحمي المصالح الوطنية (Fechner, Shapanka, & Klein, 2024b). وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، ظهر تباين في الآراء داخل الإدارة الجديدة. ففي حين يدعم الكونغرس بقوة الإبقاء على القيود المفروضة على التقنيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي أو حتى تشديدها لمنع إساءة استخدامها من قبل الصين، أعرب بعض الرؤساء التنفيذيين لشركات التكنولوجيا الأمريكية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

الكبرى الذين دعموا حملة ترامب عن مخاوفهم بشأن القيود الحالية. ويدعو قادة الشركات هؤلاء إلى تخفيف بعض الضوابط المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بحجة أن مثل هذه السياسات يمكن أن تعوق الابتكار والقدرة التنافسية داخل قطاع التكنولوجيا الأمريكي. من المرجح أن يشكل هذا التوتر بين أولويات الأمن القومي ومصالح القطاع الخاص نهج الإدارة الأمريكية في سياسة الذكاء الاصطناعي للمضي قدماً (Yang, 2024).

وفيما يتعلق بالقضايا، أو التحديات الجيوسياسية، مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي، لم يصدر أي إعلان سياسي نهائي من قبل إدارة ترامب الثانية. وفي الوقت الذي أعربت فيه الحكومة التايوانية عن تفاؤلها بشأن مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان في عهد ترامب، لا تزال هناك شكوك كبيرة (Wang, 2024). ومن المتوقع أن تستمر بعض الثوابت في سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان، مثل استمرار مبيعات الأسلحة، خلال فترة ولاية ترامب الثانية، وهذا يعزز التزام واشنطن بدعم القدرات الدفاعية لتايوان. ومع ذلك، هناك قدر كبير من عدم اليقين حول كيفية رد الولايات المتحدة على التصعيد المفاجئ بين الصين وتايوان. ومن الشواغل الملحة بشكل خاص مسألة السياسة الأمريكية في حالة حدوث غزو صيني لتايوان. في حملته الانتخابية، تناول ترامب هذه المسألة بطريقة أثارت القلق في بعض الأوساط في مجتمع السياسة الخارجية؛ فعندما سئل عن إمكانية الدفاع عن تايوان، أشار ترامب إلى أن تايوان تبعد 9500 ميل عن الولايات المتحدة ولكنها تبعد 68 ميلاً فقط عن الصين (Focus Taiwan, 2024). وقد فسر الكثيرون هذا التصريح على أنه إشارة إلى التناقض حول مدى مشاركة الولايات المتحدة في الدفاع عن تايوان، وهذا أثار قلقاً كبيراً بين صانعي السياسات والمحللين الذين يخشون من أن يؤدي ذلك إلى تشجيع بكين. ويجادل العديد من المراقبين اليوم بأن الإجراءات المحتملة لإدارة ترامب في مثل هذا السيناريو الحرج من المرجح أن تعتمد على الحالة الأوسع للعلاقات الأمريكية الصينية في ذلك الوقت. ويشير المحللون إلى أنه إذا كانت العلاقات متوترة بشكل خاص، فقد تتبنى واشنطن موقفاً أكثر حزماً لمواجهة العدوان الصيني. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت العلاقة في مرحلة أكثر حيادية، أو في مرحلة الصفقات، فإن استجابة ترامب قد تعطي الأولوية للتفاوض، أو المشاركة الدبلوماسية، وهذا يعكس نهجه البراغماتي الموجه نحو إبرام الصفقات في السياسة الخارجية (Chen, 2024).

وفيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي، يتوقع العديد من المراقبين استمرار السياسات التي اتبعها ترامب في مدة ولايته الأولى، التي ركزت على مواجهة الحزم الصيني، وتعزيز التحالفات والشراكات. سعى الرئيس ترامب في فترة ولايته الأولى إلى ردع أي نزاع محتمل بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي، واختار المواقف الدبلوماسية العدوانية من دون التصعيد إلى المواجهة العسكرية. وقد شددت إدارته على عمليات حرية الملاحة ودعم الحلفاء الإقليميين، وأرسلت رسالة واضحة حول التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على نظام بحري مفتوح وقائم على القواعد. ومع ذلك، في ولايته الثانية، قد يكون من الأصعب بكثير الحفاظ على هذا التوازن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

في ظل تصاعد التوترات في المنطقة بشكل كبير. وقد أدى استمرار الصين في عسكرة الجزر، وتوسيع وجودها البحري، والإكراه الاقتصادي للدول الصغرى، إلى زيادة مخاطر سوء التقدير. ويقول المحللون: إن هذا الهامش المتقلص للخطأ يجعل من الصعب على أي من الطرفين التسامح مع الأخطاء أو الأعمال الاستفزازية، وهذا يزيد من مخاطر وقوع أي حوادث في المنطقة (Grossman, 2024). حتى الآن، لم يشر الرئيس ترامب إلى أي تغييرات كبيرة في السياسة المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، وهو ما يشير إلى استمرار محتمل لنهجه السابق. ومع ذلك، فإن الديناميكيات المتطورة في المنطقة قد تتطلب المزيد من الحذر والمرونة الاستراتيجية. ويؤكد النشاط العسكري المتزايد والمنافسة في بحر الصين الجنوبي الحاجة إلى إدارة حذرة للعلاقات الأمريكية الصينية لتجنب التصعيد غير المقصود (Brookings Institution, 2025, pp. 12–18).

2– تنافس الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا

ستكون إحدى أهم القضايا في حقبة رئاسة ترامب هي سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا، ولاسيما في سياق الحرب الدائرة في أوكرانيا. ففي ولايته الأولى، أصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا متداخلة بعمق مع الخلافات السياسية الداخلية، وهذا أدى إلى تعقيد قدرة الإدارة على إدارة العلاقات الثنائية. في بداية رئاسته، أدت المناقشات حول التدخل الروسي في انتخابات عام 2016 إلى توتر العلاقات الأمريكية الروسية بشكل كبير. وتصاعد الوضع مع إقالة مستشار الأمن القومي الأول لترامب مايكل فلين، وتداعيات مؤتمر هلسنكي الصحفي المثير للجدل، حيث بدا ترامب منحازاً إلى جانب بوتين على حساب وكالات الاستخبارات الأمريكية (BBC News, 2018). أدت هذه الأحداث إلى تأجيج الضغوط الداخلية على إدارة ترامب فيما يتعلق بموقفها من روسيا. ورداً على هذه الضغوط، سنّ الكونغرس تشريعات مثل قانون مكافحة خصوم أمريكا عن طريق العقوبات (CAATSA)، الذي فرض عقوبات كبيرة على روسيا (Office of Foreign Assets Control, n.d.). وعلى الرغم من التقارب الشخصي الواضح بين ترامب وفلاديمير بوتين ورغبته المعلنة في تحسين العلاقات الأمريكية الروسية، اتخذت إدارته العديد من الإجراءات التي عمقت الخلاف بين البلدين. وشملت هذه الإجراءات تمديد العقوبات المفروضة على روسيا بسبب ضم شبه جزيرة القرم، وانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى، مستشهداً بالانتهاكات الروسية (Arms Control Association, 2019, pp. 1–6).

فإن مسؤولية دعم المجهود الحربي لا ينبغي أن تقع على عاتق الولايات المتحدة بشكل غير متناسب. وفي هذا السياق، يشير العديد من المحللين إلى أن أفضل سيناريو يمكن أن يتضمن امتناع ترامب عن الانسحاب من حلف شمال الأطلسي مع تشجيع الحلفاء الأوروبيين على شراء أسلحة أمريكية الصنع لأوكرانيا. وهذا من شأنه أن يسمح لترامب بالحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة داخل الناتو مع تقليل العبء المباشر على دافعي الضرائب الأمريكيين (O'Brien, 2024). علاوة على ذلك، من المرجح أن يواصل الرئيس دونالد ترامب

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

في ولايته الثانية نهجه القائم على الضغط على الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لرفع مستوى إنفاقها الدفاعي ليصل إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي أو يتجاوزها، وهو الغرض الذي واجهت العديد من الدول الأوروبية صعوبات في الالتزام به. فقد سبق أن وجه ترامب خلال ولايته الأولى انتقادات متكررة للحلفاء الأوروبيين بسبب ما اعتبره عدم تحقيق "المساهمة العادلة" في أعباء الدفاع الجماعي، وهو ما جعل مسألة تقاسم الأعباء محوراً ثابتاً في خطابه السياسي. ومن المحتمل أن يستمر هذا التوجه في ولايته الثانية، بما قد يدفع بعض الدول الأوروبية إلى زيادة إنفاقها العسكري وتعزيز قدراتها الدفاعية، انسجاماً مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى إعادة توزيع الأعباء داخل الحلف، ولا سيما فيما يتعلق بدعم أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، تشير المعطيات إلى أن العلاقات الشخصية بين الرئيس ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد تشكل عنصراً مؤثراً في صياغة مسار العلاقات الأمريكية الروسية، إذ إن استمرار قنوات الاتصال بين الطرفين قد يسهم في التأثير على اتجاهات السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة (Doyle, 2024). احتمال نشوب خلافات داخل إدارة ترامب نفسها حول اتجاه السياسة الأمريكية الروسية. فبينما تضم الإدارة صقوراً بارزين مناهضين لروسيا مثل ماركو روبيو الذي يدعو إلى اتخاذ موقف صارم ضد موسكو، فإنها تضم أيضاً شخصيات مثل تولسي غابارد التي أبدت استعداداً للانخراط مع روسيا، وربما تحسين العلاقات معها. ويعكس هذا الانقسام الديناميكيات التي لوحظت في نهج ترامب تجاه الصين، حيث شكلت الخصومات الداخلية والأولويات المتنافسة نتائج السياسة. في نهاية المطاف، سيجري تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا من خلال تفاعل معقد من العوامل، من ذلك الخصومات بين الوكالات، وديناميكية الكونغرس والبيت الأبيض، ودبلوماسية ترامب الشخصية مع بوتين. ويمكن أن تكون مشاركة الكونغرس، ولاسيما من أعضائه الأكثر تشدداً، بمثابة توازن مع غرائز ترامب الأكثر تصالحية، وهذا قد يؤدي إلى سياسة مجزأة وغير متوقعة تجاه روسيا. وتسلط هذه التأثيرات المتنافسة الضوء على تحديات التعامل مع واحدة من أكثر العلاقات الثنائية إثارة للجدل والأكثر أهمية في فترة ولاية ترامب الثانية (Gramer & Bazail-Eimil, 2024). يشهد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا عودة واضحة لمنطق الصراع بين القوى الكبرى، لكنه يختلف عن حقبة الحرب الباردة من حيث الأدوات والسياقات. فقد أعادت الأزمة الأوكرانية عام 2014، ثم الحرب الشاملة عام 2022، تشكيل طبيعة العلاقة بين الطرفين، وأدخلتها في مرحلة مواجهة مفتوحة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وإن بقيت دون صدام مباشر بين القوتين النوويتين (International Institute for Strategic Studies, 2025, pp. 22-30).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المحور الثالث

حدود تحولات الردع الأمريكي وتناقضاته

شهدت إدارة دونالد ترامب الثانية بيئة استراتيجية مختلفة جذرياً عن حقبة الحرب الباردة؛ إذ باتت الولايات المتحدة تواجه تنافساً متزامناً مع كل من الصين وروسيا، بما يفرض إعادة صياغة مفهوم الردع من إطار ثنائي (الولايات المتحدة–روسيا) إلى إطار متعدد الأقطاب. وفي هذا السياق، اتجهت الإدارة إلى إعادة ترتيب أولويات الردع وتوسيع أدواته، مع محاولة تقليل الأعباء الخارجية. غير أن هذه التحولات كشفت عن حدود بنيوية وتناقضات عملية في تطبيق الردع عبر مسارح متعددة، خاصة في أوروبا وآسيا، إذ تتداخل مصالح الولايات المتحدة مع مصالح دول مثل الصين وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي ودول حلف شمال الأطلسي ودول منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

1– من الردع الثنائي إلى الردع المتعدد الأقطاب: اعتمدت الإدارة على مفهوم "الردع المتكامل" والذي يقوم على دمج الردع النووي، والتقليدي، والسيبراني، والفضائي ضمن منظومة واحدة. غير أن التطبيق في ولاية ترامب الثانية اتسم بمحاولة إعادة توزيع الموارد بين أوروبا (في مواجهة روسيا) ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ (في مواجهة الصين). هذا التحول يعكس توسعاً في نطاق الردع، لكنه يخلق حداً عملياً يتمثل في تشتيت التركيز الاستراتيجي وتعدد مسارح المواجهة (U.S. Department of Defense, 2022).

2– تآكل ضبط التسلح النووي وحدود الاستقرار مع روسيا: يُعد انتهاء معاهدة New START Treaty نقطة تحول رئيسية في البيئة الردعية مع روسيا. فغياب آليات التحقق والشفافية يعزز مناخ عدم اليقين ويزيد احتمالات سوء الحساب النووي. وبينما ركزت إدارة ترامب الثانية على تقليل الالتزامات التعاقدية الدوليّة، فإن غياب إطار قانوني ملزم يحد من الاستقرار الاستراتيجي، ويضعف إمكانية إدارة الردع النووي طويل الأمد (Stockholm International Peace Research Institute, 2023).

3– أولوية الصين مقابل استمرار التهديد الروسي: في خطاب الإدارة الثانية، برزت الصين بوصفها التحدي الاستراتيجي الأبرز طويل الأمد، خاصة في مجالات التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والتفوق البحري في المحيط الهادئ. وتشير تقارير Congressional Research Service إلى أن التخطيط الدفاعي الأميركي بات يفترض احتمال مواجهة متزامنة، أو شبه متزامنة مع قوتين نوويتين. غير أن هذا التوجه يخلق تناقضاً: فبينما تُعد الصين التهديد الأول، تظل روسيا مصدر تهديد عسكري مباشر في أوروبا، لا سيما في ظل الحرب الأوكرانية. ومن ثم يصبح الردع الأمريكي موزعاً بين تهديد "هيكلي طويل الأمد" (الصين) وتهديد "عسكري مباشر" (روسيا) (Congressional Research Service, 2024–2026).

4– تحديث الثالوث النووي ومأزق الكلفة الاستراتيجية: استمرت إدارة ترامب الثانية في برامج تحديث الثالوث النووي (الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والغواصات، والقاذفات). هذا التحديث ضروري للحفاظ

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

على مصداقية الردع أمام روسيا والصين معاً، لكنه يفرض عبئاً مالياً كبيراً، خاصة في ظل التوسع في الإنفاق على الردع البحري في آسيا. وهنا يظهر حد جوهري: قدرة الاقتصاد الأميركي على تمويل ردع مزدوج في مسرحين استراتيجيين رئيسيين (U.S. Congressional Budget Office, 2023).

5- تنطلق سياسة زيادة تقاسم الأعباء مع الحلفاء والشركاء من تصور لا يندرج ضمن النزعة الانعزالية، بل يعكس نمطاً من الانخراط الخارجي المركّز الذي يهدف إلى تحقيق المصالح العملية والمباشرة للولايات المتحدة. وفي إطار مقاربة "أميركا أولاً"، تُعد التحالفات الدوليّة عنصراً ضرورياً، غير أنها لم تعد تُفهم بوصفها علاقات اعتماد أحادي كما في السابق، بل كترتيبات قائمة على تقاطع المصالح والمسؤوليات المشتركة. ومع إعطاء الأولوية لتعزيز الدفاع الوطني وردع الصين، تبقى تهديدات أخرى قائمة، الأمر الذي يجعل من مساهمة الحلفاء عاملًا حاسماً في التعامل معها، استناداً إلى مصالحهم الذاتية وليس بدافع المجاملة السياسية (NATO in the Trump Era: An Alliance of Interests?, 2026, pp. 12-15). وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ، إذ يتقاطع هدف الحفاظ على نظام إقليمي حر ومفتوح، تُعد مساهمات الحلفاء أساسية في تحقيق التوازن مع الصين. أما في أوروبا وغيرها من المسارح، فيُتوقع من الحلفاء أن يضطلعوا بدور قيادي في مواجهة التهديدات التي تمثل أولوية أكبر لهم مقارنة بالولايات المتحدة، مع استمرار الدعم الأميركي ولكن ضمن نطاق أكثر تحديداً. ويستوجب هذا التحول تبني خطاب أكثر صراحة في مطالبة الحلفاء بتحمل مسؤولياتهم الدفاعية من دون تأخير، بما يخدم مصالحهم الوطنية بالدرجة الأولى (Beyond 2%: NATO Partners, Institutions & Burden Management, 2023, pp. 6-57). كما يقتضي هذا النهج إعادة النظر في أنماط التفاعل التقليدية، إذ لم يعد مقبولاً استمرار اعتماد بعض الحلفاء على التمويل الأميركي لدفاعاتهم، في ظل تحمل المواطن الأميركي أعباء ذلك. وفي هذا السياق، رسخ الرئيس دونالد ترامب توجهات جديدة عبر الدفع نحو رفع مستويات الإنفاق الدفاعي، إذ طُرح معيار يبلغ 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري الأساسي، فضلًا عن 1.5% للإنفاق المرتبط بالأمن، ليصل الإجمالي إلى 5%. ويسعى هذا التوجه إلى تعزيز القدرات المشتركة بما يمكن الحلفاء، إلى جانب الولايات المتحدة، من نشر القوات اللازمة لردع الخصوم أو مواجهتهم في مختلف المناطق الحيوية، حتى في ظل احتمالات العدوان المتزامن، بما يفضي في النهاية إلى تحقيق سلام مستدام قائم على مبدأ القوة (National Security Strategy of the United States, 2025, p. 4).

6- توسيع الردع إلى المجال السيبراني والفضائي: أحد أبرز تحولات الردع في إدارة ترامب الثانية تمثل في تعزيز الردع السيبراني والفضائي، خاصة في مواجهة الأنشطة الروسية في الفضاء المعلوماتي والتوسع التكنولوجي الصيني. وتوضح تحليلات Council on Foreign Relations أن الردع في هذه المجالات يختلف عن الردع النووي التقليدي بسبب غموض الإسناد وصعوبة تحديد عتبة الرد. هذا التحول يضيف بعداً جديداً

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250117

للردع، لكنه يخلق تناقضاً عملياً: إذ لا توجد حتى الآن قواعد مستقرة تحكم الردع السيبراني، ما يزيد مخاطر التصعيد غير المقصود (Council on Foreign Relations, 2023-2024).

تحدد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2022 إطاراً مزدوجاً للاحتواء يهدف إلى التفوق على روسيا وكبح جماح الصين، مما يعكس تحولاً استراتيجياً ضمن المثلث الصيني-الأمريكي-الروسي (Yaqub, Ali, & Kumar, 2024, pp. 1-26). يرتكز هذا النهج على ثلاثة أركان، يعيد كل منها ضبط نفوذ الولايات المتحدة في مواجهة خصومها. أولاً، تعزز الولايات المتحدة تحالفاً يضم حلفاء ديمقراطيين مثل حلف شمال الأطلسي، ومجموعة السبع، والتحالف الرباعي، والاتحاد الأفريقي الأمريكي، وشركاء غير ديمقراطيين يدعمون نظاماً قائماً على القواعد (مثل الفلبين وفيتنام)، إلى جانب هيئات فوق وطنية مثل صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ (Callinicos, 2021). في هذا المثلث، يعزل هذا التوسع الاقتصادي الصيني – في مواجهة مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق – في حين يحاصر طموحات روسيا الأوروبية، مما يعزز الهيمنة الأمريكية من خلال النفوذ الجماعي. أما رد الصين المتمثل في تعميق العلاقات مع روسيا، فيختبر تماسك هذا التحالف، مما يجبر الولايات المتحدة على موازنة توزيع الموارد بين آسيا وأوروبا (Ali, 2022, p. 15).

يركز الركن الثاني على التنافس الاقتصادي، لا سيما مع الصين من خلال عكس تراجع الولايات المتحدة عبر استراتيجية صناعية حديثة. وتسعى الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والقطاعات الحيوية – كالتكنولوجيا الحيوية، وأشباه الموصلات، والطاقة المستدامة – إلى استعادة التفوق التكنولوجي. وتعوق ضوابط التصدير المشددة، والتدقيق في الاستثمارات، وإجراءات مكافحة التجسس، التقدم التكنولوجي الصيني. تتبنى الولايات المتحدة استراتيجية احتواء اقتصادي وتكنولوجي تجاه الصين، عبر أدوات غير عسكرية تهدف إلى الحد من صعودها كقوة نظامية. ويقوض هذا الوضع الميزة الثلاثية للصين – أي هيمنتها الاقتصادية – في حين تستفيد روسيا، الأقل قدرة على المنافسة في هذا المجال، بشكل غير مباشر مع تحول تركيز الولايات المتحدة عن الاستفزازات العسكرية لموسكو. وبالتالي، تعطى الولايات المتحدة الأولوية للصين باعتبارها التهديد النظامي، مراهنة على أن الاحتواء الاقتصادي سيحد من قدرة بكين على دعم صعود روسيا (الأشعل، 2022، الصفحات 88-102).

يركز الركن الثالث على تحديث القدرات العسكرية والاستخباراتية الأمريكية لردع كلا الخصمين (Biden, 2022). وتعزز الاستثمارات في التقنيات المتطورة والقوى العاملة الدفاعية الماهرة الردع، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مواجهة صعود الصين البحري، وفي أوروبا في مواجهة طموحات روسيا الإقليمية.

من وجهة نظر الباحثة، إن تحولات الردع في إدارة ترامب الثانية تمثل محاولة لإعادة صياغة الاستراتيجية الأميركية بما يتلاءم مع نظام دولي متعدد الأقطاب. غير أن هذه التحولات بقيت مقيدة بحدود بنيوية (غياب ضبط التسلح)، ومالية (تكاليف الردع المزدوج)، وتحالفية (تقاسم الأعباء)، وتقنية (تعقيد الردع السيبراني). وعليه،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يمكن وصف الردع الأميركي في هذه المرحلة بأنه ردع موسع لكنه مثقل بالتناقضات؛ يسعى إلى التكيف مع تنافس مزدوج مع الصين وروسيا، دون أن ينجح في تجاوز الإطار النووي التقليدي الذي ما يزال الضامن النهائي للاستقرار الاستراتيجي.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتبين أن البيئة الاستراتيجية الدوليّة قد شهدت تحولات بنيوية عميقة دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف مفهوم الردع وأدواته. فلم يعد الردع مقتصراً على البعد العسكري التقليدي، بل أصبح إطاراً متعدد الأبعاد يوظف عناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية والتحالفية ضمن رؤية شاملة لإدارة التنافس الدوليّ. وتكشف نتائج البحث أن الاستراتيجية الأمريكية اتجهت نحو إعطاء أولوية واضحة للصين بوصفها التحدي النظامي الأكثر شمولاً، نظراً لما تمتلكه من مقومات اقتصادية، وتكنولوجية تؤهلها لإعادة تشكيل موازين القوة العالمية، في حين تم التعامل مع روسيا باعتبارها قوة منافسة ذات طابع جيوسياسي، وعسكري أكثر منه نظامي شامل. وقد انعكس هذا التمايز في طبيعة أدوات الردع المستخدمة، إذ تم توظيف سياسات الاحتواء الاقتصادي والتقييد التكنولوجي في مواجهة الصين، مقابل الاستمرار في أدوات الردع العسكري التقليدي في التعامل مع روسيا. وعلى الرغم من هذه التحولات، فإن الاستراتيجية الأمريكية لا تزال تستند إلى مبدأ "السلام عبر القوة"، غير أن تطبيق هذا المبدأ أصبح أكثر تعقيداً في ظل تعدد مسارح التنافس وتشابك المصالح الدوليّة، الأمر الذي يفرض على صانع القرار الأمريكي موازنة دقيقة بين الموارد والأولويات الاستراتيجية، بما يضمن الحفاظ على التفوق الأمريكي بدون الانخراط في صراعات استنزافية واسعة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن تحولات استراتيجية الردع الأمريكية في هذه المرحلة تعكس انتقالاً من نموذج الهيمنة المنفردة إلى نموذج إدارة التنافس في إطار نظام دولي متجه نحو التعددية القطبية، وهو ما يطرح تحديات مستقبلية تتعلق بمدى قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها القيادي في ظل تصاعد قوى دولية منافسة وتزايد تعقيد البيئة الاستراتيجية العالمية.

الاستنتاجات

1. تحول الردع الأمريكي من الطابع العسكري إلى ردع شامل متعدد الأدوات.
2. تصاعد التنافس الاستراتيجي مع الصين وروسيا بشكل غير مسبوق.
3. اعتماد أدوات اقتصادية وتكنولوجية كوسائل رئيسية للردع.
4. زيادة احتمالات التوتر وعدم الاستقرار في النظام الدوليّ.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع

1. الأشعل، عبدالله. (2022). الصراع الأمريكي-الصيني: حرب باردة جديدة أم تنافس استراتيجي؟.
2. بوغرا كناط، كليج. (2025). إدارة ترامب الثانية وانعكاساتها على النظام العالمي. رؤية تركية، العدد 1، الصفحة 142.
3. سليم، محمد السيد. (2018). صنع السياسية الخارجية الأمريكية. مجلة السياسة الدوليّة، العدد 215، مؤسسة الأهرام، الصفحة 77.
4. عبد السلام، محمد. (2021). الأمن القومي الأمريكي. مركز الجزيرة للدراسات، الصفحة 201.
5. محمد، عبد العظيم. (2020). الاقتصاد السياسي الدوليّ. المعهد العربي للتخطيط، الصفحة 155.
6. مصطفى، إبراهيم. (2017). موجز في السياسة الخارجية لإدارة ترامب، الصفحات 34-36.
7. نافعة، حسن. (2019). السياسة الخارجية الأمريكية: الأسس والتطبيقات. دار الشروق، الصفحات 215-230.
8. هلال، علي الدين. (2017). الإدارة الأمريكية والعلاقات الدوليّة. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، الصفحة 132.
9. هلال، علي الدين. (2021). النظام الدوليّ وتحولات القوة. دار النهضة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الصفحة 195.
10. Ali, S. M. (2022). The US-China-Russia triangle: An evolving historiography.
11. Allison, G. (2017). Destined for war: Can America and China escape Thucydides's trap? Houghton Mifflin Harcourt.
12. Allison, G., Klyman, K., Barbesino, K., & Yen, H. (2021). The great tech rivalry: China vs the U.S. Harvard Kennedy School.
13. Arms Control Association. (2019). U.S. completes INF Treaty withdrawal. Arms Control Today, pp. .6-1
14. Barrow, B. (2024, November 25). Trump's 'team of rivals' cabinet is packed with different positions and eclectic personalities. Fortune.
15. BBC News. (2018, July 16). Trump sides with Russia against FBI at Helsinki summit.
16. Biden, J. R. (2022). National security strategy. The White House.
17. Brookings Institution. (2025). How China reads the 2025U.S. National Security Strategy: Indo-Pacific deterrence and South China Sea stability.
18. Callinicos, A. (2021). Biden vs China: A new Cold War? Socialist Worker.
19. Campbell, K. M., & Doshi, R. (2021). How America can shore up Asian order. Foreign Affairs.
20. Cerullo, M. (2024, November 27). Trump tariffs could make these items more expensive. CBS News.
21. Chen, F.-Y. (2024, December 6). The U.S.-Taiwan relations under Trump 2.0. Taiwan Insight.
22. Congressional Research Service. (2026-2024). Reports on great power competition.
23. Council on Foreign Relations. (2024-2023). Cyber operations and U.S.-Russia strategic competition (Backgrounders).
24. Council on Foreign Relations. (2024). Foreign policy priorities: Donald Trump's positions.
25. Doescher, T. L. (2024, December 6). Trump may be bluffing on tariffs, but investors like his style. Washington Examiner.
26. Doshi, R. (2024, November 29). The Trump administration's China challenge. Foreign Affairs.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

27. Doyle, K. (2024, October 8). Trump and Putin have talked as many as 7times since 2021, new book claims. NBC News.
28. Fechner, H., Shapanka, M., & Klein, S. (2024a, November 19). Tech policy in a second Trump administration: AI promotion and further decoupling from China. Inside Global Tech.
29. Fechner, H., Shapanka, M., & Klein, S. (2024b, November 19). Tech policy in a second Trump administration: AI promotion and further decoupling from China. Inside Global Tech.
30. Focus Taiwan. (2024, July 17). Taiwan willing to do more for self-defense: Premier Cho.
31. Goldman, D. (2024, November 26). Trump ups the ante on tariffs, vowing massive taxes on goods from Mexico, Canada and China on Day 1. CNN.
32. Graff, P. (2016). Trump's 'America First' speech alarms U.S. allies. Reuters.
33. Gramer, R., & Bazail-Eimil, E. (2024, November 15). Even Iran is attempting to play nice with Donald Trump. POLITICO.
34. Grossman, D. (2024, November 23). Trump 2.0could give China a headache in Southeast Asia. RAND Corporation.
35. Hampson, R. (2016, April 10). Donald Trump says 'America First' like isolationists before World War II. USA TODAY.
36. International Institute for Strategic Studies. (2025). Strategic Survey 2025: Ukraine and the return of great power competition.
37. Keating, J. (2024, November 22). The three foreign policy factions fighting for Trump's ear. Vox.
38. Mearsheimer, J. J. (2021). The tragedy of great power politics (Updated ed.). W. W. Norton & Company.
39. Meltzer, J. P. (2024, December 3). Assessing Trump's proposed %25tariff on imports from Mexico and Canada. Brookings.
40. NATO. (2022). NATO 2022Strategic Concept (Madrid Summit).
41. O'Brien, P. P. (2024, November 11). Helping Ukraine is Europe's job now. The Atlantic.
42. Office of Foreign Assets Control. (n.d.). Countering America's adversaries through sanctions Act-related sanctions.
43. Primed for deterrence? NATO and the Indo-Pacific in the age of great power competition. (2025). Centre for Security, Diplomacy and Strategy (CSDS) In-Depth.
44. Stockholm International Peace Research Institute. (2023). SIPRI Yearbook .2023
45. Tankersley, J. (2024, May 14). How Biden's trade war with China differs from Trump's. The New York Times.
46. The White House. (2017). National Security Strategy of the United States of America.
47. The White House. (2022). National Security Strategy of the United States.
48. Trump White House Archives. (2020). United States Strategic Approach to the People's Republic of China.
49. U.S. Congressional Budget Office. (2023). Projected costs of U.S. nuclear forces .2032-2023
50. U.S. Department of Defense. (2022). National Defense Strategy.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

51. Wang, A. (2024, December 6). Taiwan's Lai says he is 'confident of deeper cooperation with Trump'. The Japan Times.
52. Wright, T. (2016, December 14). Trump's team of rivals, riven by distrust. Foreign Policy.
53. Yang, Z. (2024, November 18). A U.S. ban on investing in Chinese AI startups could escalate under Trump. WIRED.
54. Yaqub, M., Ali, J., & Kumar, J. (2024). The new arms race: Analyzing Sino-US geo-strategic dynamics and implications for global security. Asian Journal of Political Science, .26-1
55. Zuo, M. (2024, December 4). China retaliation for US protectionism, while 'never a good choice,' may be just starting. South China Morning Post.
56. Beyond %2: NATO partners, institutions & burden management.(2023) .
57. Donald Trump 2.0: Main challenges, strategic options, and the "new" grand strategy of the United States. (2025). Vol. LXXVI, No. .1193
58. NATO in the Trump era: An alliance of interests.(2026) ?
59. NATO Strategic Concept and Indo-Pacific Engagement. (2025-2024update).
60. National Security Strategy of the United States of America. (2025, November).
61. US Foreign Policy in the Age of Trump: Drivers, strategy and tactics.(2021) .

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0